القائم متابعا الجلسة

الخرافي مترئسا جانبا من الجلسة

الحكومة تثمن عمل القائمين على الجهاز المركزي في توفير الحياة الكريمة للإنسان الذي يعيش على هذه الأرض

النواب يطالبون بتجنيس المستحقين من «البدون»

■ العمير: القضية شائكة و هذه الفئة تتضمن مستحقين مظلومين وآخرين دخلوا ضمنها من غير المستحقين للجنسية

العمير يوضح إجراءات حل مشكلة البدون

العازمي مستقريا تأخر الحل

■ بعض من يستحقون الجنسية رفعت اسماؤهم وهي في عهدة مجلس الوزراء لدراستها الجهاز مستمر في رعايتهم

■ الدولة لم تحرم هذه الفئة من التوظيف في الجهات الحكومية لكن الأولوية في التوظيف للكويتيين

■ دشتي: لا يمكن أن نسكت عن قضية البدون ونريد أن تتوسع الحكومة في الاستعانة بالبدون في مختلف وزارات الدولة

■ محمد طنا: الحكومة يدها مرتجفة ولن تستطيع حل المشكلة .. وهناك 35 ألف بدون يستحقون التجنيس

تعطي المواعيد للكويتيين ورئيس المكتب ما يرد على الكويتيين

...الكثير من الذين يذهبون للعلاج بالخارج هم علاج سياحي وانتخابي وللاسف يظلم المستحقون..عندما كانت الدوائر ٢٥ نائب في دائرة كيفان وهو من النواب المؤزمين كان ياتي اليه مدير ادارة العلاج بالخارج وكان طبيب لبناني ومعه طلبات العلاج ممضية وموقعة مجرد النائب يضع الاسماء في ديوانيته في كيفان ..اذا احنا متفقين على خطة العلاج بالخارج لماذا لا تحذوا حذو الامارات ونشتير مستشفيات في لندن والمانيا وفرنسا ..يجب حسم قضية العلاج بالخارج دون ان يظلم المواطنون المستحقون ونحن نرفض تخفيض المخصصات للمرافقين.

محمد طنا :مدير المكتب الصحي في المانيا رجل كفاءة ومن مدد له سمو امير البلاد ونرفض كلام الاخ عبد الله معيوف.

عدنان عبد الصمد :هناك مواطن هدر في المصروفات والكل يقر فيها ولكن للاسف الجميع لا يريد ان يقرب منه الترشيد ووزير المالية يقر بذلك ..هناك امور اخرى اهم من العلاج بالخارج فيها هدر للمال العام ،وسنقوم بتزويد مجلس الامة بتقرير خاص من لجنة الميزانيات بشان مواطن هدر في مختلف المواقع ونحتاج الى جلسة خاصة ..واضح ان الحكومة غير حيادية بل ومتخبطة في مايخص موضوع خفض مخصصات العلاج بالخارج ..في عام ٢٠١١ بلغ اجمالي المعتمد للعلاج بالخارج 175 مليون دينار وتطور الى 441 مليون في عام 2014/ 2015 والديوان الاميري ووزارة الداخلية قفزت ميزانية العلاج بالخارج فيهما من ٢٠ مليونا الى 39 مليونا...هناك ناس متواجدون في امريكا صار لهم سنين على بند العلاج بالخارج طبعا علاج سياحي ..ومن ضمن ملاحظات ديوان المحاسبة انه لا يوجد رقابة حقيقية على مصاريف العلاج بالخارج وهناك ناس صرفت لهم مبالغ دون وجه حق وهذا ثابت بالمستندات ،وادعوا ان يكون للمراقبين الماليين دور في موضوع العلاج بالخارج.

واطالب بوقف قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج الى ان تنتهي اللجنة الصحية من اعداد تقريرها وعليها ان تدعو ديوان المحاسبة.

مبارك الحريص :قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج مجحف من الحكومة ووضع التعاون بين المجلس والحكومة على المحك.

،ولا اقبل اي عذر عن غياب وزير الصحة عن جلسة اليوم ..الدراسة التي اشار اليها الشيخ محمد العبد الله بشان العلاج بالخارج هي دراسة ظالمة ولا تكفي مصاريف المريض الكويتي ،واذا كانت الحكومة تفكر بالترشيد والدعوم وغيره فنحن نرفض المس بجيب المواطن ويفترض الحكومة ان تترجم تعهداتها للنواب بقرارات صحيحة

خليل الصالح :ملف الصحة وفاتورة العلاج تنزل وتسقط رئيس دولة في امريكا..المشكلة استراتيجية دولتنا فمنذ عام 1985 لا توجد مستشفيات جديدة فاين يذهب المواطنون للعلاج ..هناك ٦٠ قطاعا كالمناقصات يمكن التوفير منها بعيدا عن المس بالمواطنين والمرضى ..الشيخ زايد ال نهيان عمل مدينة صحية في جلاسكوا ومن يريد الذهاب يذهب وفي ميونيخ في المانيا ايضا..وعمل التامين الصحي بينما حكومتنا قراراتها دائما مستعجلة وادعوا الحكومة ان تعيد نظرها في قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج لان امر العلاج للمواطنين كفله الدستور.

ماضي الهاجري :قبل ان تتخذ الحكومة قرارها كنا لها من الناصحين من باب التعاون معها ولكن الواضح ان الناصح للحكومة كانه يسبها ..قائد مسيرتنا الامير قائد الانسانية لا يرضيه هذا الامر فماذا يفعل مبلغ 75 دينارا للمريض شهريا في الدول شديدة غلاء المعيشة ..تخبط غير مسبوق في ادارة العلاج بالخارج بوزارة الصحة والمرضى لا يجدون ملفاتهم ولا احد يعرف متي يطبق القرار وخاطبنا وزير الصحة والوكيل عن هذا التخبط وما احد سوي شي.

سيف العازمي :نحن اليوم مع المواطن ولسنا ضد احد فمن يستحق العلاج بالخارج فليسافر فورا لان مستشفيات الكويت تعاني من الاقتقار لبعض التخصصات ..للاسف المواطنون يذهبون للعلاج بالخارج ويأتون مديونين من الدول الاوربية وكلي ثقة بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان تتراجع الحكومة عن قرارها بخفض مخصصات العلاج بالخارج.

سلطان اللغيصم :الحكومة تفاجئنا بقرارات ارتجالية غير مدروسة وكانها تريد ان تختبر قدرة مجلس الامة في الدفاع عن المواطنين وتتناسي اننا نواب في صف المواطن ..قرار تخفيض مخصصات العلاج بالخارج قرار ارتجالي ..لن نقبل بقرار خفض مخصصات العلاج بالخارج وسنذهب في هذا الامر الي ابعد مدي.

خليل عبد الله :القرار باطل وخاطئ بالنسبة لخفض مخصصات العلاج بالخارج وساوقع علي توصية بايقاف هذا القرار واتحدي الحكومة ان يكون لديها شي علمي في اتخاذ قرارها

..وطلبت من وزير الصحة ان يتنكر ويذهب الي مستشفي مبارك ليري الوضع المزري في الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

،ولدي فيديو مصورة بنفسي يوضح الوضع السيئ المزري في مستشفي مبارك وكنت ساعرضه في استجواب وزير الصحة الماضي ولكن قررت ادخره الي استجواب وزير الصحة القادم وساعرضه للنواب.

عبد الحميد دشتي :العلاج من الامور الدستورية وليس هناك منة علي المواطنين فيه ..الحكومة ليس لديها نيه في منع العلاج بالخارج فهي تتخبط وتجيب الكلام لنفسها ..السياحة العلاجية موجودة ولكن هل هو الهدر الوحيد في وزارة الصحة فقط ؟! ..الحكومة ورطت وزير الصحة بقرار خفض مخصصات العلاج بالخارج لاننا كنواب عن الامة لن نقبل بهذا القرار.

..لماذا انفردت الحكومة بنفسها باصدار هذا القرار بعيدا عن مجلس الامة؟.. وزير المالية هو السبب في هذا كله نحن حاليا امام اختبار حقيقي مع الشارع،والوزير علي العبيدي لا نستحق أن نسيئ اليه وهو غير موجود وهو ليس مسؤولا عن مخالفات العلاج بالخارج لانها ترسبات مخالفات سابقة.

فيصل الكندري :تعاون مجلس الامة مع الحكومة مرهون بوقف قرارها بشان خفض مخصصات العلاج بالخارج واحالته الي اللجنة الصحية البرلمانية والتفرد بالقرار ليس من صالح الحكومة..ويبدو ان الحكومة فهمت رسالة سمو الامير خطأ في شان حديث سموه عن تجاوزات العلاج بالخارج فسموه يؤكد دائما علي عدم المساس بالمواطن البسيط المستحق.

عبد الله الطريجي :هناك من يحاول يضرب هذا المجلس بتعمد ..اليوم جريدة القبس تقول فيه احد النواب وقعت الحكومة له 1200 معاملة، بينما احد النواب المتواجدين في القاعة حاليا وكان عضوا في مجلس 2009 ،يقول في مجلس 2009 شفنا العز لدرجة انني اعطيت وزير الدولة طلبات منها نقل لاحد الموظفين فوقعها علي انها علاج بالخارج وعندما قلته هذا نقل قالي خليه يروح علاج بالخارج وبعد ما يرجع ننقله.

وافق المجلس علي توصية بان توقف الحكومة العمل باللائحة الجديدة فيما يخصص بمخصصات العلاج بالخارج علي ان يعرض الامر علي اللجنة الصحية البرلمانية،و تعد تقريرها خلال ٦٠ يوما.

كما وافق المجلس علي تضمين التوصيه التالية الي تقرير اللجنة الصحية البرلمانية والتي تنص علي الاتي :وقف قرار وزارة الصحة فيما يخص العلاج بالخارج ويعمل بالمخصصات السابقة وتعيين موظفين كويتيين بالمكاتب الصحية وتدريبهم للتعامل مع المرضي الكويتيين والتركيز علي جعل الكويت مركزا لعلاج السرطان وزراعة الاعضاء واستدعاء اشهر الاطباء من دول العالم للكويت.

الوزير علي العمير :من الطبيعي ان يدرس المجلس ما يريد ولكن ايقاف القرارات الحكومية سوف نتعامل معه كحكومة وفق نصوص لائحة مجلس الامة وسوف ندرس التوصيات وناخذ ما نراه مناسبا منها ونتخذ القرار المناسب بشانها.

يوافق المجلس علي احالة تقارير ديوان المحاسبة بشان تجاوزات العلاج بالخارج الي اللجنة الصحية لدراستها واعداد تقرير فيها.

يقترح الرئيس الغانم تقليص المدة الممنوحة للجنة الصحية من ٦٠ يوما الي اسبوعين علي ان تقدم تقريرها للمجلس قبل الجلسة القادمة في ١٥ الجاري علي ان يتم استكمال مناقشة التقرير في جلسة ١٥ الجاري.

سعدون حماد معترضا:حدث خطا في ادارة الجلسة عندما تولي الرئاسة عادل الخرافي وينبغي عليك يا رئيس المجلس (مخاطبا الغانم) عندما تطلع

القاعة خاوية على عروشها قبل البدء بمناقشة «البدون»

متابعة نيابية